الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/NC/7
25 July 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص تنفيذي للبلاغ الوطني

المقدم من

الولايات المتحدة الأمريكية

بمقتضى المادتين ٤ و١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وفقا للمقرر ٢/٩ الذي اعتمدته لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، يتعين على الأمانة المؤقتة أن توفر، باللغات الرسمية للأمم المتحدة، الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية.

ملاحظة: إن الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية التي صدرت قبل انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف تحمل الرمز A/AC.237/NC/---.

يمكن الحصول على نسخ من البلاغ الوطني للولايات المتحدة الأمريكية من:

U.S. Government Printing Office
Superintendent of Documents, Mail Stop: SSOP
Washington, D.C. 20402-9328
ISBN 0-16-045214-7

مقدمـة

١- في حزيران/يونيه ١٩٩٢، تجمّع في ريو دي جانيرو قادة عالميون ومواطنون من ١٧٦ بلدا لكي يتفقوا على السبل التي تمكّنهم من العمل معا من أجل صون وتحسين البيئة العالمية. وقد أحيت قمة الأرض آمال وأحلام الناس في شتى أنحاء العالم وأسفرت عن وضع خطط طموحة للتصدي لأشد المخاطر البيئية التي تتهدد هذا الكوكب. وكانت لنا في هذه القمة رؤيا مشتركة تتمثل في تحسين نوعية الحياة لنا ولأطفالنا.

٢- وفي قمة الأرض، انضمت الولايات المتحدة إلى غيرها من البلدان في التوقيع على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي اتفاقية دولية هدفها النهائي هو:

> التوصل ... إلى تثبيت تركزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الايكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

٣- وقد تصدت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للخطر الذي ينطوي عليه تغير المناخ العالمي حيث أن معظم العلماء متفقون على أن هذا الخطر حقيقي. وما من شك في أن الأنشطة البشرية تفضي إلى زيادة تركزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، ولا سيما غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز. ومن المتوقع استنادا إلى النماذج أن تؤدي هذه الزيادات في انبعاثات غازات الدفيئة إلى إحداث تغييرات في المناخ على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة بالنظم الايكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية. ويدل أفضل التنبؤات الحالية على أن معدل تغير المناخ يمكن أن يتجاوز إلى حد بعيد أية تغييرات طبيعية حدثت على مدى الـ ١٠ ٠٠٠ سنة الماضية. وهناك بالطبع جوانب عدم تيقن فيما يتعلق بحجم تغير المناخ وتوقيته وأنماطه الإقليمية. ولكن أي تغير يحدث بالفعل نتيجة لنشاط بشري لن يكون من الممكن تصحيحه لعقود بل حتى لقرون عديدة بالنظر إلى مدة بقاء غازات الدفيئة في الغلاف الجوي وإلى القصور الذاتي للنظام المناخي.

٤- وقد كان هذا الخطر العالمي ماثلا في ذهن الرئيس كلينتون عندما أعلن في يوم الأرض في عام ١٩٩٣:

> "إنه يجب علينا أن نمسك بزمام الريادة في التصدي لتحدي الاحترار العالمي الذي يمكن أن يجعل هذا الكوكب ومناخه أقل صلاحية للحياة البشرية وأكثر إضراراً بها. وإنني اليوم أؤكد من جديد التزامي الشخصي والتزام أمتنا بخفض انبعاثات غازات الدفيئة لتصل بحلول عام ٢٠٠٠ إلى المستويات التي بلغتها في عام ١٩٩٠. وقد أصدرت تعليمات للإدارة الأمريكية من أجل وضع خطة فعالة من حيث الكلفة ... من شأنها أن تؤدي إلى استمرار اتجاه خفض الانبعاثات. وإن هذه يجب أن تكون دعوة قوية لا إلى اعتماد المزيد من الإجراءات البيروقراطية أو المزيد من اللوائح أو التكاليف التي لا داعي لها بل إلى تسخير القدرة الإبداعية والابتكارية الأمريكية من أجل انتاج أفضل التكنولوجيات وأكثرها كفاءة من حيث الكلفة.".

٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أصدرت الولايات المتحدة خطة العمل بشأن تغير المناخ التي تتضمن تفاصيل الاستجابة الأولية للولايات المتحدة إزاء تغير المناخ. وقد أُدرجت في هذه الخطة مجموعة شاملة من التدابير الرامية إلى خفض الانبعاثات الصافية، وهي تدابير تشمل انبعاثات غازات الدفيئة في جميع قطاعات الاقتصاد. وركزت الخطة على جوانب الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل المساعدة في حل هذه المشكلة الملحة، ويجري الآن تنفيذ الخطة على نحو سريع. وقد أرست خطة العمل هذه الأساس لمشاركة الولايات المتحدة في التصدي لتحدي تغير المناخ على المستوى الدولي. وأخيرا، اشتملت الخطة على عملية خاصة برصد فعاليتها وتكييفها مع الظروف المتغيرة.

٦- ويمثل التقرير المتعلق بالعمل في مجال تغير المناخ أول بلاغ رسمي يصدر عن الولايات المتحدة بمقتضى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وفقا لما هو مطلوب بموجب المادتين ٤-٢ و١٢. ويتضمن هذا التقرير وصفاً موجزاً للبرنامج الحالي للولايات المتحدة. وليس المقصود به تحديد أية سياسات أو تدابير إضافية يمكن أن تتخذ في نهاية المطاف مع مضي الولايات المتحدة قدما في التصدي لمشكلة تغير المناخ، كما أنه ليس المقصود به أن يكون بمثابة عملية مراجعة لخطة عمل الولايات المتحدة بشأن تغير المناخ. كما أن هذا التقرير لا يشكل بديلا عن عمليات صنع القرار الحالية أو المقبلة سواء كانت عمليات إدارية أو تشريعية، ولا هو بديل عن التدابير الإضافية المتخذة من قبل القطاع الخاص أو بالاشتراك معه. وإن هذه الوثيقة، إذ تفي بمتطلبات الإبلاغ الرسمي المنصوص عليها في اتفاقية المناخ، ترمي أيضا إلى تحديد السياسات والتدابير القائمة وبالتالي المساعدة في إرساء أساس للنظر في الإجراءات التي يمكن أن تتخذ مستقبلا.

٧- وقد تم إعداد هذه الوثيقة باستخدام الشكل والمنهجيات التي تم الاتفاق عليها في الدورة التاسعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ. ونحن نفترض أن هذا البلاغ، شأنه في ذلك شأن البلاغات المقدمة من سائر البلدان، سيخضع للاستعراض والمناقشة في سياق عملية التقييم الخاصة بالأطراف في الاتفاقية. ومما نأمله أن تكون في التدابير المفصلة في هذه الوثيقة أمثلة مفيدة عن الاتجاهات الممكنة للعمل في المستقبل.

٨- ويصف هذا الفصل بايجاز علم نظام المناخ الذي يحدد السياق لعمل الولايات المتحدة في هذا المجال، ثم يقدم استعراضا عاما لبرنامج الولايات المتحدة الذي يشكل محور الجزء المتبقي من هذا التقرير. وتقدم الولايات المتحدة في هذا التقرير، بصفة خاصة، معلومات عن:

- الظروف الوطنية التي تحدد سياق العمل في إطار عملية جرد لانبعاثات غازات الدفيئة في الولايات المتحدة؛

- برامج تخفيف آثار تغير المناخ؛ وبرامج التكيف؛ وبرامج البحث والتثقيف؛

- الأنشطة الدولية، بما في ذلك المساهمات في الآليات المالية الدولية التي تعالج تغير المناخ؛

- مناقشة مقتضبة للتوجهات المقبلة لجهود الولايات المتحدة.

علم المناخ

٩- لقد لاحظ المجتمع العلمي منذ أمد بعيد ما تنطوي عليه الأنشطة البشرية من إمكانات المساهمة في تغير المناخ العالمي. وظهر على مدى عدة سنوات مضت توافق آراء دولي عريض إزاء هذه القضية (وقد أُبلغ عن هذا التوافق في الآراء في تقارير التقييم الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ)؛ وهذا الملخص يستند إلى ذلك التوافق في الآراء. وبالنظر إلى أن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة تتوقف في نهاية المطاف على مدى فهمنا لهذا العلم، فإنه من المناسب استعراض هذه المعلومات في هذا الموضع.

١٠- إن الطاقة الدافعة بالنسبة للطقس والمناخ مصدرها الشمس (انظر الشكل ١-١ على الصفحة ٦ من البلاغ). وتعترض الأرض الإشعاع الشمسي (إشعاعات الموجات القصيرة والأجزاء المنظورة من الطيف). وينعكس من هذا الإشعاع نحو الثلث بينما تمتص الجزء المتبقي منه عناصر مختلفة من النظام المناخي، بما في ذلك الغلاف الجوي، والمحيطات، وسطح الأرض، والكائنات الحية. ويتحقق توازن الطاقة الممتصة من الإشعاع الشمسي على المدى الطويل بالإشعاع الصادر عن نظام الغلاف الجوي للأرض. ويتخذ الإشعاع الأرضي شكل طاقة من الإشعاعات الطويلة الموجات والأشعة تحت الحمراء غير المنظورة. وتحدد درجة حرارة نظام الغلاف الجوي للأرض حجم هذا الإشعاع الصادر عن الأرض.

١١- وهناك عدة أنشطة طبيعية وبشرية يمكن أن تغير التوازن بين الطاقة التي تمتصها الأرض وتلك المنبعثة في شكل إشعاعات طويلة الموجات تحت الحمراء. وهذه الأنشطة تشمل على السواء أنشطة طبيعية (بما في ذلك التغييرات في الإشعاع الشمسي والانبعاثات البركانية) وأنشطة بشرية المصدر ناشئة عن الممارسات الصناعية وممارسات استخدام الأراضي التي تؤدي إلى إطلاق أو إزالة غازات "الدفيئة" المحتبسة للحرارة وبذلك فهي تغير تكوين الغلاف الجوي.

١٢- وتشتمل غازات الدفيئة على بخار الماء، وثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، ومركبات الكلوروفلوروكربون، ومركبات الهيدروكلوروفلوروكربون، ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور، والأوزون. وإذا كان لبخار الماء أكبر الأثر، فإن تركزاته لا تتأثر بصورة مباشرة على نطاق عالمي من جراء الأنشطة البشرية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الغازات تنبعث بصورة طبيعية (باستثناء مركبات الكلوروفلوروكربون، ومركبات الهيدروكلوروفلوروكربون، ومركبات الهيدروفلوروكربون، ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور)، فإن الأنشطة البشرية قد أسهمت مساهمة كبيرة في زيادة تركزات هذه الغازات في الغلاف الجوي. ويتميز العديد من غازات الدفيئة بفترات بقاء مطولة في الغلاف الجوي (عدة عقود إلى قرون) مما يعني أن الغلاف الجوي لن يتخلص من هذه الانبعاثات إلا بصورة بطيئة جدا أو أنه لن يتخلص منها على الإطلاق.

١٣- ويدل العلم المقبول دوليا على أن التركزات المتزايدة من غازات الدفيئة ستؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة درجة حرارة الغلاف الجوي وحرارة المحيطات وأنها يمكن أن تغير ما يرتبط بذلك من أنماط حركة الدوران في الغلاف الجوي وأنماط الطقس. وتدل التنبؤات المستخلصة من النماذج المناخية المعدة بواسطة أجهزة الحاسوب الضخمة على أن تغير التوازن في متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض نتيجة لتضاعف حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو معادله لا يحتمل أن يتجاوز نطاق ١,٥-٤,٥ درجات

مئوية (٢,٥-٨ فهرنهايت)، أو ٢,٥ درجة مئوية (٤,٥ فهرنهايت) كأفضل تقدير. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع مستوى البحر المرتبط بمثل هذا التضاعف لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون يتراوح بين بضعة سنتمترات ومتر واحد (أي ما يتراوح بين نحو بوصتين وثلاثة أقدام)، أو نحو ٢٠ سنتمتر (٨ بوصات) كأفضل تقدير. وبالنظر إلى القصور الذاتي الحراري الكبير لنظام الأرض، فإنه لا يمكن التوصل إلى توازن الاحترار الناشئ عن غازات الدفيئة الإضافية إلا بعد عقود عديدة من اطلاق هذه الانبعاثات في الغلاف الجوي.

١٤- وفي حين أنه لا يمكن التنبؤ بثقة، استنادا إلى التحليلات الحالية، بتوقيت تغير المناخ أو حجم هذا التغير وتوزيعه الإقليمي، فإن أفضل المعلومات العلمية تدل على أن مثل هذه التغييرات مرجحة الحدوث إذا ما استمرت تركزات غازات الدفيئة في التزايد.

الظروف الوطنية: سياق عمل الولايات المتحدة

١٥- إن مدى تأثر بلد ما بتغير المناخ واستجابته لهذا التغير يعتمدان إلى حد بعيد على حالة مؤسساته، وهياكل الحكم فيه، وترتيباته الاقتصادية، وأنماط استخدام الطاقة، واستخدامات الأراضي، ونمو السكان وتوزيعهم، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى. ويجب على المسؤولين عن رسم السياسة في الولايات المتحدة أن يأخذوا في اعتبارهم أوجه التعقد والمميزات الخاصة التي تتسم بها النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الولايات المتحدة. ويحدد وصف أنماط استخدام الأراضي سياق المناقشة، في فصل لاحق، لتأثيرات تغير المناخ وتدابير التكيف، في حين أن عامل الطاقة والعوامل الاقتصادية والسياسية هي التي تشكل النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة إزاء التخفيف من آثار تغير المناخ.

١٦- إن الولايات المتحدة تمثل أكبر اقتصادات العالم رغم أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد تباطأ في السنوات الأخيرة. كما أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم وأكبر منتج لغازات الدفيئة. وقد تحسنت كثافة الطاقة في الولايات المتحدة (مقدار الطاقة اللازم لإنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة ٢٧ في المائة عن مستوى الذروة الذي بلغته في عام ١٩٧٠، وقد استقرت عند هذا المستوى منذ عام ١٩٨٦. والولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن البلدان الصناعية الأخرى، تعتمد اعتمادا شديدا على أنواع الوقود الاحفوري من أجل توفير الطاقة لقطاعات الصناعة والسكن والنقل فيها، رغم أنه من المتوقع كما هو الحال في بلدان أخرى الحصول في العقود المقبلة على إمدادات أكبر من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية ووقود الكتلة الإحيائية.

١٧- وعلى الرغم من الزيادات الهائلة في عدد المساكن، وعدد الأجهزة الكهربائية، وحجم الحيِّز المدفأ بالنسبة للشخص الواحد، فإن استخدام الطاقة في المساكن قد ظل ثابتاً تقريباً نتيجة للتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة. إلا أن استخدام الطاقة في القطاع التجاري قد سجل زيادة كبيرة بالنظر الى النمو السريع جداً لهذا القطاع. وقد زادت كثافة الطاقة الصناعية بنسبة تزيد عن ٣٥ في المائة منذ عام ١٩٧٢، مما أدى الى تحقيق وفورات تزيد عن ١٢ كدرليون وحدة حرارية بريطانية في السنة. وقد أدى حدوث نقص بنسبة ٣٤ في المائة في متوسط استهلاك الوقود في الكيلومتر الواحد الى التعويض جزئياً عن زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الكيلومترات التي قطعتها السيارات منذ عام ١٩٦٩، مما أدى الى نمو مستمر في استهلاك الطاقة وما يرتبط به من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع النقل.

١٨- وتبلغ مساحة الأراضي الشاسعة والمتنوعة في الولايات المتحدة نحو ٩٣١ مليون هكتار (٢,٣ مليار آكر) بما في ذلك أراضي المحاصيل والأراضي المعشوشبة والمراعي والأراضي الرطبة والمناطق الحضرية/شبه الحضرية والمناطق المحمية وغير ذلك من الأراضي ذات الاستخدامات الخاصة. وقد توسعت المساحات الحرجية على مدى السنوات العشرين الأخيرة؛ ورغم أن حجم الغابات القديمة المعمرة ما برح ينخفض منذ عدة عقود مضت، فإن معدل الانخفاض قد تباطأ. ومن المتوقع أن تكون الأراضي الرطبة من بين مساحات الأراضي الأشد تأثراً بتغير المناخ. ولا يزال حجم الأراضي المخصصة للاستخدام الحضري يتزايد رغم أن مساحة الأراضي المصنَّفة في هذه الفئة لا يشكل إلا نحو ٤,٥ في المائة من مجموع مساحة الأراضي. ويسجل النمو السكاني في الولايات المتحدة معدلاً بطيئاً بصورة عامة رغم أن الهجرة من الخارج والهجرة الداخلية تسهمان في زيادة معدل النمو السكاني في الجنوب وفي المناطق الساحلية مما يؤدي الى تزايد الضغط على المناطق الساحلية والى تزايد امكانية التأثر بتغير المناخ. ويؤدي تدني الكثافة السكانية في الولايات المتحدة الى معدل عال نسبياً لاستخدام الفرد للطاقة على الرغم من حدوث تحسينات هامة في كفاءة استخدام الطاقة.

١٩- واقتصاد الولايات المتحدة هو اقتصاد سوقي، وما برحت الحكومة منذ أمد بعيد تلعب دوراً هاماً في التدخل لتصحيح الاختلالات السوقية وتحقيق شتى الأهداف الاجتماعية. وما برحت أجهزة الحكومة على كافة المستويات تعمل على حماية البيئة. وقد سعت الحكومة الاتحادية بنشاط الى تحسين نوعية البيئة الطبيعية وتحسين الصحة العامة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وفي الآونة الأخيرة، أخذت السياسات الحكومية في مجموعة واسعة من القطاعات تدل بشكل متزايد على إدراك التحدي الذي ينطوي عليه تغير المناخ. وقد جعلت إدارة الرئيس كلينتون من صياغة وتنفيذ خطة عملها الشاملة بشأن تغير المناخ أولوية من أولوياتها الوطنية.

جرد غازات الدفيئة

٢٠- إن الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ تدعو الأطراف الى:

> "وضع قوائم جرد وطنية للانبعاثات البشرية المصدر من جميع غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال بحسب مصادرها وعمليات إزالتها بواسطة المصارف، واستكمال هذه القوائم دورياً ونشرها وإتاحتها لمؤتمر الأطراف وذلك باستخدام منهجيات متماثلة يتفق عليها مؤتمر الأطراف".

وقد أُدرج هذا الالتزام في الاتفاقية لأنه كان واضحاً لجميع البلدان أن أية سياسة فعالة في مجال المناخ يجب أن تبدأ بعملية جرد دقيق للغازات التي يمكن أن تؤثر على الاحترار العالمي. ويجب في أية عملية جرد مفيدة أن تؤخذ في الاعتبار امكانية الاحترار العالمي لمختلف الغازات مع تحليل انتاجها في مختلف قطاعات الاقتصاد فضلاً عن تنحيتها بواسطة مصارف الكربون، مثل الغابات. وفي الدورة التاسعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية اطارية بشأن تغير المناخ، تم اعتماد مبادئ توجيهية لاعداد قوائم جرد غازات الدفيئة، والمناقشة الواردة في هذا التقرير تتبع الشكل المتفق عليه.

٢١- إن أهم غازات الدفيئة البشرية المصدر هي ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز. وقد سجلت تركزات هذه الغازات الثلاثة جميعها في الغلاف الجوي زيادة هامة منذ الثورة الصناعية ويكاد يكون من المؤكد أن السبب في هذه الزيادة يرجع الى الأنشطة البشرية. واستناداً الى عملية إعادة حساب أجريت مؤخراً لانبعاثات غازات الدفيئة في الولايات المتحدة لعام ١٩٩٠ على أساس المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية، تقدر الولايات المتحدة أن صافي الانبعاثات قد وصل الى ما مجموعه ٣٤٨ ١ مليون طن متري من معادل الكربون (انظر الجدول ١-١ على الصفحة ٩ من البلاغ). وهذا يمثل انخفاضاً في التقدير السابق البالغ ٤٦٢ ١ مليون طن متري من معادل الكربون الذي استُخدم في وضع خطة العمل بشأن تغير المناخ.

٢٢- ويمكن مقارنة الآثار السلبية لغازات الدفيئة من خلال استخدام امكانيات الاحترار العالمي. ووفقاً لعملية الجرد التي أجرتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠، شكلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ما نسبته ٨٥ في المائة من مجموع امكانية الاحترار العالمي لجميع الانبعاثات البشرية المصدر في الولايات المتحدة والتي لا ينظمها بروتوكول مونتريال بينما شكلت انبعاثات الميثان ما نسبته ١١ في المائة من المجموع وانبعاثات اكسيد النيتروز ما نسبته ٣ في المائة في حين شكلت انبعاثات مركبات الهيدروفلوروكربون ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور ما نسبته ١ في المائة من المجموع. ولم تسجل هذه النسب المئوية أي تغير ذي شأن منذ عام ١٩٩٠ رغم أنه من المتوقع لاستخدام مركبات الهيدروفلوروكربون ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور أن يتزايد في السنوات المقبلة. وقد سجل مجموع الانبعاثات زيادة طفيفة منذ عام ١٩٩٠ (انظر الشكل ١-٢ على الصفحة ١٠ من البلاغ).

٢٣- وتتوزع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو غاز الدفيئة الرئيسي البشري المصدر توزعاً متساوياً الى حد ما بين قطاعات الصناعة (٣٤ في المائة) والنقل (٣١ في المائة) والمرافق (٣٥ في المائة تشكل المساكن منها ما نسبته ١٩ في المائة والمباني التجارية ما نسبته ١٦ في المائة). وقد سجل امتصاص انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في غابات الولايات المتحدة ("مصارف" الكربون) زيادة في السنوات الأخيرة.

٢٤- وتتمثل المصادر الرئيسية لانبعاثات الميثان الناجمة عن نشاط بشري في مدافن النفايات (٣٧ في المائة) والزراعة (٣٢ في المائة) بينما يشكل انتاج الفحم والنفط والغاز الطبيعي معظم النسبة المتبقية. أما انبعاثات اكسيد النيتروز، وهو من غازات الدفيئة الشديدة الفعالية، فتنشأ أساساً عن استخدام الأسمدة النيتروجينية وعن الانتاج الصناعي للألياف الصناعية.

٢٥- وتندرج في قائمة الجرد الخاصة بالولايات المتحدة أيضاً انبعاثات أول أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية. ولهذه المركبات أثر غير مباشر على تغير المناخ فهي تؤدي مثلاً الى زيادة مدة بقاء الميثان في الغلاف الجوي. ومن غير الممكن التأكد من المساهمات النسبية والمطلقة لهذه المركبات في تغير المناخ.

اجراءات تخفيف أثر تغير المناخ المعتمدة من قبل الولايات المتحدة

٢٦- إن الاتفاقية الاطارية تدعو الأطراف المدرجة في المرفق الأول (البلدان المتقدمة والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق) الى العمل على تحقيق هدف خفض انبعاثاتها

من غازات الدفيئة بحلول سنة ٢٠٠٠ الى المستويات التي بلغتها في سنة ١٩٩٠. وكما في حالة الابلاغ عن قوائم الجرد، فإن لجنة التفاوض الحكومية الدولية قد اتفقت في دورتها التاسعة على شكل خاص بالابلاغ عن التدابير الرامية الى معالجة انبعاثات غازات الدفيئة ومصارفها. وهذا التقرير يتبع ذلك الشكل الذي أوصت به اللجنة.

٢٧- وتستند استجابة الولايات المتحدة للتحدي المحدد في الاتفاقية في خطة العمل بشأن تغير المناخ التي أعلنها الرئيس كلينتون ونائب الرئيس غور في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وهذه الخطة تمزج بين الحوافز السوقية، والمبادرات الطوعية، وأنشطة البحث والتطوير، وتحسين الأطر التنظيمية، وتكثيف البرامج القائمة من أجل تحقيق ما يلزم من التخفيضات في الانبعاثات للوفاء بالتزام الولايات المتحدة. وكما لوحظ أعلاه، فإن مجموع الانبعاثات في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ قد بلغ ٤٦٢ ١ مليون طن متري من معادل الكربون. وتتوخى خطة العمل التوصل الى مستوى للانبعاثات قدره ٤٥٩ ١ مليون طن متري من معادل الكربون بحلول سنة ٢٠٠٠ استناداً الى العوامل المتوقعة في خريف عام ١٩٩٣.

٢٨- وتختلف تقديرات الانبعاثات الواردة في هذا الفرع اختلافاً طفيفاً عن تلك المستخدمة في الجرد المبيَّن أعلاه. فالبيانات الواردة في فصل الجرد تعكس التوجيهات التي صدرت مؤخراً عن لجنة التفاوض الحكومية الدولية والتي لم يتم الحصول عليها إلا بعد أن تم اقتراح الاجراءات الواردة في هذا الفرع وتحليلها واعتمادها. ويرد وصف كامل لقيم الجرد المستخدمة في الفصل ٣ من البلاغ في جرد انبعاثات غازات الدفيئة ومصارفها في الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ (U.S. EPA 1994) بينما يرد في الملحق التقني لخطة العمل بشأن تغير المناخ (U.S. DOE 1994) وصف لتقديرات الجرد المستخدمة في تحديد تخفيضات الانبعاثات التي وضعت اسقاطات لها في هذا الفرع. وبالاضافة الى هذا التقرير، تقدَّم كلتا هاتين الوثيقتين الى الأطراف في اتفاقية المناخ كجزء من البلاغ الرسمي المقدم من الولايات المتحدة.

٢٩- ويُعالج النهج الشامل للخطة الطلب على الطاقة في جميع القطاعات فضلاً عن عرض الطاقة والحراجة (انظر الجدول ١-٢ من البلاغ). وهذا النهج العام يقلل من خطر أن يؤدي سوء الأداء في أحد القطاعات الى تعريض الخطة بأكملها للخطر. كما أن هذا النهج يتسم بالفعالية من حيث الكلفة. فبحساب الدولارات غير المخصومة، من المتوقع لتكاليف الخطة في الفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٠ وقدرها نحو ٦٠ مليار دولار أن تعوض بما مقداره نحو ٦٠ مليار دولار من الوفورات في الطاقة بالنسبة لقطاعات الأعمال والمستهلكين بحلول سنة ٢٠٠٠. ومن المتوقع تحقيق وفورات إضافية قدرها نحو ٢٠٠ مليار دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

٣٠- وتندرج البرامج الطوعية والحوافز السوقية في صلب النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة. ومن أبرز البرامج التي تندرج في إطار هذا الجهد برنامجان هما برنامج "الأضواء الخضراء" وبرنامج "تحدي المناخ". وفي إطار برنامج الأضواء الخضراء، التزم أكثر من ٥٠٠ ١ منظمة بالمساهمة في جهد وطني يرمي الى تحسين الكفاءة في استخدام شبكات الاضاءة. كما أن أكثر من ٧٥٠ مؤسسة من مؤسسات المرافق التي تمثل نسبة تزيد عن ٨٠ في المائة من قدرة توليد الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة قد أعلنت عن التزامها بالمساهمة في برنامج تحدي المناخ حيث ستقوم بموجب هذا الالتزام بجرد الانبعاثات الحالية فضلاً عن التزامها بالابلاغ عن الاجراءات الرامية الى خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وتتضمن الخطة جوانب أخرى

من شأنها أن تحسّن تدفقات المعلومات الى الشركات الخاصة وتشجيع التقييم الدقيق لتكاليف استخدام الطاقة في مختلف المؤسسات والشركات.

٣١- وتركز الخطة أيضاً على خفض انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز اللذين يتميزان بامكانية احترار عالمي تفوق امكانية الاحترار العالمي لثاني أكسيد الكربون. وتتضمن الخطة استراتيجيات للحد من نمو انبعاثات مركبات الهيدروفلوروكربون ومركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور.

٣٢- وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تقدم خطة نموذجية لتحقيق الهدف القريب الأجل لاتفاقية المناخ من خلال التدابير المحلية وحدها، فإنها تسلم أيضاً بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها "التنفيذ المشترك" في اتجاه تحقيق أهداف الاتفاقية. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تعمل على تعزيز جهود التعاون مع سائر البلدان من أجل اعتماد تدابير ترمي الى خفض انبعاثات الكربون أو تنحيتها. ولهذه الغاية، أعلنت الولايات المتحدة عن مبادرتها بشأن التنفيذ المشترك، وهي مبادرة تحدد القواعد الأساسية لأغراض توصيف وتقييم مشاريع التنفيذ المشترك.

التقدم في اتجاه التنفيذ

٣٣- استناداً الى الافتراضات المتعلقة بتكاليف الطاقة، ومعدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة، ومدى توافر التمويل للبرامج المبينة في الخطة، وضعت الولايات المتحدة اسقاطات للعودة بانبعاثاتها من غازات الدفيئة بحلول سنة ٢٠٠٠ الى المستويات التي بلغتها في سنة ١٩٩٠. إلا أنه منذ الوقت الذي تم فيه إعداد هذه الاسقاطات ونشر خطة العمل التي وضعتها الولايات المتحدة، سجل الاقتصاد معدل نمو أقوى مما كان متوقعاً، وانخفض سعر النفط انخفاضاً حاداً قبل أن يعود الى الارتفاع مؤخراً نحو المستويات المتوقعة، ولا يبدو أن كونغرس الولايات المتحدة الذي يخصص التمويل لبرامج الوكالات الاتحادية سيقوم بتوفير التمويل الكامل للاجراءات الواردة في الخطة.

٣٤- إلا أن هناك اختلافات بين الافتراضات السابقة والظروف الحالية لم يبدأ تقييمها إلا في الوقت الحاضر. وعلاوة على ذلك فإن الشهور المقبلة ستشهد تغييرات تؤدي إما الى زيادة هذه الفجوة أو الى تقليصها. ومن ذلك مثلاً أن استجابة الصناعة البارزة التي تُلاحظ في البرامج الطوعية "غير المسجلة" في الخطة الحالية يمكن أن تحقق فوائد تكفي للتعويض عن أي قصور في البرامج "المسجلة". ونتيجة لذلك، ليس من الممكن بعد وضع اسقاطات معدلة لآثار التدابير المبينة في الفصل ٤ من البلاغ، استناداً الى هذا الاختلاف، أو تقديم تفاصيل التدابير الاضافية التي يمكن اتخاذها من أجل سد هذه الفجوة. والولايات المتحدة ملتزمة بإجراء استعراض كامل لخطة عملها في أواخر عام ١٩٩٥. وفي هذا الاستعراض، سيتم اجراء تحليل شامل للآثار المتداخلة للتغييرات في الافتراضات الاقتصادية ومستويات التمويل فضلاً عن التغييرات في الآثار المتوقعة لفرادى التدابير. ومن المتوقع أيضاً أن يتم نتيجة لعملية الاستعراض هذه اعتماد تدابير اضافية لضمان الوفاء بالتزام الولايات المتحدة.

الآثار والتكيف

٣٥- ليس من الممكن التنبؤ بدقة بأثر تغير المناخ العالمي على النظم الإيكولوجية الطبيعية، وهذا يرجع لأسباب منها أن هذه النظم المعقدة لم تصبح بعد مفهومة تماماً. وتعمل الحكومة على زيادة قاعدة معارفنا من خلال اللجنة الاتحادية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالبيئة والموارد الطبيعية ومن خلال مبادرة إدارة النظم الايكولوجية التي تنفذها الولايات المتحدة. وكلا هذين الجهدين يجمعان بين خبراء من العديد من الوكالات الاتحادية من أجل دراسة الكيفية التي يمكن بها فهم النظم الايكولوجية والحفاظ على سلامة هذه النظم بأكملها. غير أنه بالرغم من أن الحكومة تبذل قصارى جهدها في التصدي لتهديد تغير المناخ، فإنه من المستبعد أن يتسنى تجنب تغير المناخ بالكامل. ويلزم اجراء المزيد من الدراسة لمعرفة الكيفية التي يمكن بها للنظم الطبيعية أن تتكيف على أفضل وجه مع تغير المناخ.

٣٦- وفي الآونة الأخيرة، قامت الأكاديمية الوطنية للعلوم، والأكاديمية الوطنية للهندسة، ومعهد الطب بدراسة آثار تغير المناخ على مختلف النظم الايكولوجية الرئيسية في الولايات المتحدة (NAS/NAE/IM 1992). وقد تبين لهذه المؤسسات أن إمدادات المياه في الولايات المتحدة، ولا سيما بعض نظم الأنهار الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ، ستتأثر الى حد بعيد من جراء الزيادات المحتملة في التبخر والتغييرات في أنماط هطول الأمطار. ويمكن للأراضي الرطبة والمجاري المائية الحساسة جداً والواقعة في المناطق الساحلية للولايات المتحدة أن تتأثر بارتفاع مستوى البحر وبالتغيرات في تدفق مياه المرتفعات وأنماط الاستيطان البشري وغير ذلك من النتائج المترتبة على تغير المناخ. ويبدو أن قطاعي الزراعة والصناعة في الولايات المتحدة أقل عرضة من الناحية النسبية للتأثر بتغير المناخ. وعلى النقيض من ذلك فإن مختلف أنواع النظم الايكولوجية غير المدارة بشكل جيد تبدو معرضة للتأثر بتغير المناخ الى حد بعيد. أما بالنسبة لنظم الغابات، فإن أفضل المناخات المؤاتية لها قد تنأى عنها مئات الأميال إلى الشمال لربما على نحو سريع الى حد لا يمكن عنده للأشجار أن تتكيف مع التغير. وسيظل العمل المتعلق بفهم الآثار الناشئة عن تغير المناخ والتكيف مع هذه الآثار أولوية من الأولويات بالنسبة للوكالات الاتحادية على مدى العديد من السنوات المقبلة.

٣٧- ومن بين المجالات الرئيسية التي تتركز عليها جهود التكيف التي تبذلها الولايات المتحدة ما يشمل التخطيط للطوارئ ودراسة حالة عدم التيقن في مجموعات متفاوتة من النتائج المحتملة. ويزداد هذا الجهد أهمية نتيجة لتزايد عدم إمكانية التنبؤ بالأحداث المقبلة من جراء تغير المناخ وتزايد مخاطر حدوث مفاجآت أو تكبد خسائر ضخمة واسعة النطاق. ويشتمل بعض الجهود الرامية الى معالجة تزايد إمكانية التأثر بتغير المناخ على إنشاء قوة عمل لإدارة الفيضانات، والجهود الرامية الى تحسين إمكانية التنبؤ بالأحداث التي يسببها إعصار "El Niño" (الذي أدى الى حدوث تغييرات عالمية في حالة الغلاف الجوي على مدى فترات قصيرة نسبياً)، وبرامج إدارة استخدام المياه وإدارة المناطق الساحلية التي تركز على بعض النظم الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ.

البحث والتوعية العامة

٣٨- من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة للنجاح في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها ما يتمثل في القدرة على فهم التغيرات التي ستحدث في المستقبل ورصدها والتنبؤ بها. وهذا بدوره يتطلب اجراء قدر

كبير من البحوث فيما يتعلق بالنظام المناخي العالمي ونشر مثل هذه المعلومات بغية زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة بصورة مناسبة. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات، وضعت الولايات المتحدة برنامج البحوث بشأن تغير المناخ العالمي الذي تبلغ ميزانيته المقترحة للسنة المالية ١٩٩٥ ما مقداره ١,٨ مليار دولار. ويعتبر هذا البرنامج أكبر برنامج بحوث في العالم في مجال تغير المناخ.

٣٩- ويعمل برنامج البحوث في الولايات المتحدة الذي يشكل جزءا من لجنة البيئة والموارد الطبيعية على دعم مجموعة واسعة من البرامج البحثية ذات الصلة بالسياسة العامة. وهذه تشمل دراسة أنواع الغلاف الجوي وآثارها على المناخ ودور النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية في تغير المناخ وآثار تغير المناخ على هذه النظم الايكولوجية، فضلاً عما يترتب على تغير المناخ من آثار اجتماعية - اقتصادية وآثار على السياسة العامة، والتدابير التي يمكن اتخاذها للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ومن أجل تسهيل التبادل الكامل والمفتوح للبيانات المتصلة بتغير المناخ، يعمل برنامج البحوث في الولايات المتحدة على تطوير نظام البيانات والمعلومات حول تغير المناخ العالمي، وسيوفر هذا النظام البنية الأساسية للربط بين قواعد بيانات تغير المناخ والمعلومات المتاحة ضمن مختلف وكالات الحكومة الاتحادية وإتاحة هذه البيانات والمعلومات للجمهور.

٤٠- وإدراكاً من الولايات المتحدة لأهمية التعاون الدولي في مجال البحوث المتعلقة بتغير المناخ، فإنها تلعب دوراً رئيسياً في مجموعة متنوعة من الجهود الدولية الرامية الى فهم وتقييم أحدث المعارف المتوفرة حول تغير المناخ العالمي. ويقدم برنامج البحوث في الولايات المتحدة، بالاضافة الى دوره الرئيسي في دعم الجهود المحلية، مساهمة رئيسية في برامج البحوث الدولية في مجال تغير المناخ العالمي، ولا سيما من خلال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والبرنامج العالمي لبحوث المناخ، والبرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي، وبرنامج الأبعاد الإنسانية لتغير البيئة العالمية. وبالاضافة الى ذلك، تشارك الولايات المتحدة في مشاريع بحثية ثنائية وفي برامج بحثية منسقة على المستوى الدولي ومعنية بتغير المناخ، وهي تشدد بصفة خاصة على تطوير شبكات ومعاهد لتعزيز تنمية القدرات الاقليمية في مجال إجراء البحوث المتعلقة بتغير المناخ. وبالمثل، فإن علماء الولايات المتحدة يسهمون بمعلومات بحثية ويتولون أدواراً ريادية في عمليات التقييم التي يقوم بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي يوفر قدراً كبيراً من المساهمات العلمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة على المستوى الدولي في مجال تغير المناخ.

٤١- وبالنظر الى أن عملية صنع القرار بشأن استراتيجيات الاستجابة الوطنية لتغير المناخ هي في نهاية المطاف مسؤولية ملقاة على عاتق الجمهور، فقد شرعت الولايات المتحدة في وضع برامج للتوعية العامة والاتصال ونشر المعلومات المتعلقة بتغير المناخ. وفي حين أن العديد من هذه الأنشطة ينظم في إطار برنامج البحوث في الولايات المتحدة، فإن لدى الوكالات الأعضاء في هذا البرنامج برامج قائمة منذ أمد بعيد لتوعية الجمهور، ويجري حالياً توسيع نطاق العديد من هذه البرامج لتشمل المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، وقد أخذت هذه البرامج تشمل الأنشطة الدولية بعد أن كانت تركز على الأنشطة المحلية فقط.

الأنشطة الدولية

٤٢- إن نجاح الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ يتوقف أساساً على التعاون فيما بين الدول. ومن أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال تغير المناخ، تشارك الولايات المتحدة في طائفة واسعة من الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٤٣- وتقدم الولايات المتحدة مساعدة تقنية وتسهل نقل التكنولوجيات القائمة على الاستخدام الكفؤ للطاقة وذلك من خلال برنامجها الخاص بالدراسات القطرية، والمشاريع الثنائية في مجال تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتقاسم المعلومات، وتيسير التجارة، ويقدم برنامج الدراسات القطرية الممول بمبلغ ٢٥ مليون دولار على مدى سنتين مساعدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة، وتقييم مدى تأثرها بتغير المناخ، وتقييم الاستراتيجيات الرامية الى خفض صافي انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع الآثار المحتملة لتغير المناخ.

٤٤- وتقدم برامج الولايات المتحدة الدعم لما يزيد عن خمسة وثلاثين مشروعاً ثنائياً تهدف الى التخفيف من آثار تغير المناخ. وهذا الدعم يقدم من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الوكالات الرئيسية المعنية بمسألة تغير المناخ. وتشتمل المشاريع الثنائية للولايات المتحدة في مجال تخفيف آثار تغير المناخ والتي يبلغ مجموع كلفتها نحو ١,٥ مليار دولار على جهود تتعلق بالطلب على الطاقة، وتوليد القدرة الكهربائية وتوزيعها، ومصادر الطاقة المتجددة والفحم النظيف، والخصخصة، والهواء النظيف، والميثان، والحراجة. وكجزء من برامجها الخاصة بتقديم المساعدة الثنائية، تقدم الولايات المتحدة أيضاً المساعدة في بناء قدرات البلدان على تقييم مدى نقص المناعة إزاء تغير المناخ و/أو التقليل الى أدنى حد من احتمالات التأثر بتغير المناخ.

٤٥- ومن العناصر الأساسية لنقل التكنولوجيا ما يتمثل في تيسير إمكانية الوصول الى المعلومات عن التكنولوجيات المتوفرة لصالح الوكالات الحكومية الأجنبية وشركات القطاع الخاص ومساعدتها على تأمين التمويل للتكنولوجيات المفيدة. ومن أجل تلبية هذه الحاجة، أنشأت الولايات المتحدة عدداً من برامج تقاسم المعلومات وتيسير التجارة، وقد بلغ مجموع حجم تمويل هذه المشاريع في عام ١٩٩٤ ما يزيد عن ١٠ ملايين دولار.

٤٦- وفي المحافل المتعددة الأطراف المعنية بمسائل السياسة العامة في مجال تغير المناخ العالمي، تلعب الولايات المتحدة دوراً رياديا ينطوي على مسؤوليات مالية ضخمة. وبالاضافة الى المشاركة النشطة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية اطارية بشأن تغير المناخ، قامت الولايات المتحدة بتوفير موارد مالية كبيرة لكل من الصندوق الاستئماني لتمكين البلدان النامية من المشاركة في المفاوضات ولصندوق استئماني مستقل لدعم التكاليف الأساسية للمفاوضات وأمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

٤٧- وفي مجال دعم مرفق البيئة العالمية، تعهدت الولايات المتحدة بتوفير مبلغ ٤٣٠ مليون دولار (من المجموع البالغ ملياري دولار) من أجل تجديد موارد المرفق. وستواصل البرامج الثنائية للولايات المتحدة تعزيز التعاون مع مرفق البيئة العالمية المعاد تشكليه كمساهمة مكملة لمساهمات الولايات المتحدة في التمويل الأساسي للمرفق.

المستقبل

٤٨- تبذل الولايات المتحدة جهوداً كبيرة في اتجاه خفض انبعاثات غازات الدفيئة بحيث يتسنى التوصل بحلول سنة ٢٠٠٠ الى العودة بهذه الانبعاثات الى مستوياتها التي بلغتها في عام ١٩٩٠. ومن أجل رصد مدى فعالية البرامج والتدابير التي يجري تنفيذها في إطار خطة العمل بشأن تغير المناخ، قامت وكالات الولايات المتحدة بإنشاء نظم رصد فردية ومشتركة لوضع مؤشرات للأداء وتحديد مستويات مستهدفة للتقدم. وتبين التقييمات المؤقتة التي أجريت حتى الآن أن تقدماً هاماً قد أحرز في بلوغ هذه المستويات بل وفي تجاوزها في بعض الحالات، في حين يتبين أن أداء التدابير المحددة في حالات أخرى ليس على المستوى الذي كان متوقعاً. غير أن التغيرات الاجمالية في النمو الاقتصادي وفي أسعار النفط وفي الطلب على الطاقة تدل حالياً على أن الولايات المتحدة قد تحتاج الى تنفيذ تدابير اضافية من أجل الوفاء بالتزامها بإعادة الانبعاثات بحلول سنة ٢٠٠٠ الى مستوياتها في سنة ١٩٩٠. ومن المهم الاعتراف بأن فعالية الاجراءات الحالية يمكن أن تتحسن أو تضعف في المستقبل من جراء تغير الظروف على الصعيدين المحلي والدولي.

٤٩- وكما أوصت به لجنة التفاوض الحكومية الدولية في المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها في الدورة التاسعة، فقد قدمت الولايات المتحدة أيضاً تقديراً أولياً لانبعاثاتها من غازات الدفيئة حتى سنة ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ستواصل تنقيح هذا التقدير، فإن النتائج الأولية تدل على أنه من أجل تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية سيتعين على الولايات المتحدة وعلى جميع الدول أن تعتمد تدابير اضافية لمكافحة اتجاه الارتفاع الأطول أجلاً لمستوى الانبعاثات. ولهذه الغاية، أنشأت الولايات المتحدة فريقاً عاملاً لاستنباط استراتيجية طويلة الأجل من أجل دراسة جميع السياسات التي يمكن أن تؤثر على مستويات انبعاثات غازات الدفيئة في الولايات المتحدة الى ما بعد سنة ٢٠٠٠، مع إيلاء اهتمام خاص للتعجيل في وتيرة بحوث التكنولوجيا وتطويرها ونشرها.

٥٠- وأخيراً وبالاضافة الى النشاط المستمر على الصعيد المحلي، كانت الولايات المتحدة وستظل مشاركاً نشطاً في المفاوضات الدولية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ.

- - - - -